النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤
December 1994

الجزائر

مقتل آلاف المدنيين بصورة وحشية خلال حالة الطوارئ

لقي آلاف المدنيين مصرعهم بصورة وحشية على أيدي القوات الحكومية والجماعات الإسلامية المسلحة منذ إعلان حالة الطوارئ في الجزائر في عام ١٩٩٢ . وقد نما إلى علم منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص قد لقوا حتفهم، وإن كانت بعض المصادر غير الرسمية تقدر عدد القتلى بما يزيد عن ضعف هذا الرقم. ولايزال كثير من الجزائريين يعيشون تحت وطأة مناخ مرعب من الاضطراب وفقدان الأمان.

وأفادت الانباء بأن مئات المدنيين العزل أُعدموا خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن، التي كانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال إما على سبيل الانتقام من هجمات الجماعات الإسلامية المسلحة، وإما كبديل عن إلقاء القبض على الضحايا.

وقامت الجماعات الإسلامية المسلحة بقتل مئات المدنيين، من بينهم أشخاص يعارضون الأغراض أو الأفكار السياسية لهذه الجماعات، وأقارب لأفراد من قوات الأمن، وصحفيون وكتاب، ونساء، وموظفون مدنيون، وقضاة. كما تلقى آخرون تهديدات بالقتل أو احتُجزوا كرهائن.

في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول، انفجرت سيارة ملغومة خارج بوابات جامعة الجزائر، مما أسفر عن إصابة شخص واحد على الأقل.

ومن جهة أخرى، اعتقلت السلطات عشرات الآلاف، وقد شاع بشكل متزايد تعذيب المعتقلين الذين يُحتجزون في عزلة تامة عن العالم الخارجي لفترات طويلة دون سند قانوني. كما أصبح من المألوف أن يقبل القضاة في المحاكم الخاصة الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب باعتبارها أدلة ضد المدعى عليهم.

هذا، وقد جددت منظمة العفو الدولية مطالبتها للسلطات الجزائرية بوضع حدٍ للتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن، كما حثت الزعماء السياسيين للجماعات الإسلامية المسلحة على أن يعلنوا شجبهم لأعمال قتل المدنيين وغيرها من الانتهاكات التي يرتكبها من ينتسبون إلى هذه الجماعات.

* **الجزائر: لابد من وضع حدٍ للقمع والعنف** (رقم الوثيقة: MDE 28/08/94)

اليمن

الإفراج عن ٦٥ من سجناء الرأي

أعلنت السلطات اليمنية في سبتمبر/أيلول أنه تم إطلاق سراح ٦٥ سجيناً من بين ٧٥ من سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين، الذين وردت أسماؤهم في تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية مؤخراً عن بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان في اليمن.

وكان قد قُبض على عدد من المدنيين وأفراد القوات المسلحة في مايو/أيار ويونيو/حزيران ويوليو/تموز، في أعقاب القتال الذي اندلع بين الشطرين الشمالي والجنوبي لليمن، وذلك بسبب المنطقة التي ينحدرون منها أو للاشتباه في انتمائهم إلى «الحزب الاشتراكي اليمني»، ثم احتُجزوا بدون اتهام أو محاكمة في مراكز الأمن السياسي في صنعاء وتعز. أما السجناء الباقون فهم معتقلون سياسيون لم يُعرف مكان اعتقالهم، ولم تتوفر أية معلومات عن أماكن وجودهم.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالإعلان عن إطلاق سراح أولئك السجناء، ولكنها أعربت عن قلقها من تقاعس الحكومة عن معالجة بعض القضايا الأخرى التي أثارها تقرير المنظمة المذكور، ولا سيما تفشي ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة على نطاق واسع، وحملات الاعتقال التعسفي، ومازعم عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء نفذتها ميليشيات مسلحة بموافقة الحكومة ورضاها، حسبما يبدو.

وفضلاً عن ذلك، ظلت منظمة العفو الدولية تتلقى أنباء عن حملات اعتقال تعسفي لمن يشتبه في أنهم معارضون سياسيون، ولا سيما من أعضاء «الحزب الاشتراكي اليمني» ومؤيديه.

* **اليمن: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان في أعقاب الصراع المسلح الأخير** (رقم الوثيقة: MDE 31/06/94)

إندونيسيا وتيمور الشرقية

أنظار العالم تتجه إلى منتهكي حقوق الإنسان

أعلن بيير سانيه الأمين العام لمنظمة العفو الدولية بدء حملة دولية كبرى تشنها المنظمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في إندونيسيا وتيمور الشرقية، وقد جرى هذا الإعلان في ٢٨ سبتمبر/أيلول في بانكوك بتايلند. كما التقى بيير سانيه في وقت لاحق بمسؤولين حكوميين في تايلند واليابان ونيوزيلند وأستراليا، وحث المجتمع الدولي على التصدي بجدية لوضع حقوق الإنسان في إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وتتوافق حملة منظمة العفو الدولية مع مرور ٢٩ عاماً على تسلم الحكومة الإندونيسية الحالية مقاليد السلطة في البلاد. وقد كانت خلال هذه الفترة مسؤولة عن انتهاكات متواصلة ومنهجية لحقوق الإنسان".

ويأتي المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون والمزارعون الذين يحتجون على مشروعات التنمية التي تقيمها الحكومة في مقدمة من يتعرضون لممارسات الاعتقال التعسفي والاغتيال السياسي والتعذيب والمعاملة السيئة.

وبينما تتخذ السلطات إجراءات صارمة لقمع المعارضة السلمية، لايزال أفراد قوات الأمن يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب أو مساءلة.

ومن جهة أخرى، شهدت الفترة السابقة على بدء اجتماعات مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا وحوض المحيط الهادي في جاكرتا في نوفمبر/تشرين الثاني تصاعداً ملحوظاً في إجراءات الترهيب والمضايقة من جانب السلطات ضد من زُعم أنهم معارضون للحكومة، وشملت هذه الإجراءات الاعتقال التعسفي لفترات قصيرة والتعذيب. كما لقي عشرات ممن زُعم أنهم مجرمون مصرعهم في جاكرتا منذ إبريل/نيسان من العام الجاري إثر إطلاق الرصاص عليهم في ملابسات مريبة، وجاء ذلك في سياق الإجراءات الرسمية الرامية إلى السيطرة على الجريمة وتوفير مناخ «نظيف ومستقر» لاجتماعات مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا وحوض المحيط الهادي.

وقد أهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة الإندونيسية أن تتخذ إجراءات محددة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تطبق بشكل فعلي المعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. كما أن ثمة أمراً لا يقل أهمية عن ذلك، وهو الحاجة إلى أن يكفل المجتمع الدولي تحقيق تحسينات ملموسة على حماية حقوق الإنسان في إندونيسيا وتيمور الشرقية.

* **السلطة والإفلات من العقاب: حقوق الإنسان في ظل حكومة النظام الجديد** (رقم الوثيقة: ASA 20/17/94)

تحت الأضواء

تتناول زاوية «تحت الأضواء» في هذا العدد بعض حالات «المناشدات العالمية» التي عُرضت على مدار العام الماضي، بما في ذلك من أُطلق سراحهم من سجناء الرأي. انظر الصفحات من ٣ إلى ٦ .

ساعد بقلمك
إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحر ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

جورجيا

فيكتور دوموخوفسكي Victor Domukhovsky عالم فيزياء، يبلغ من العمر ٤٦ عاماً، وكان ضمن مجموعة من ١٩ سجيناً، زُعم أنهم ضُربوا وأسيئت معاملتهم أثناء القبض عليهم واستجوابهم.

وشملت ادعاءات سوء المعاملة تعليق السجناء في وضع مقلوب، وصب الماء المغلي على أجسادهم، وضربهم بطريقة منهجية، مما أسفر عن إصابة بعضهم بكسور في العظام والأسنان.

كما عانى بعض السجناء من تدهور صحتهم من الظروف غير الصحية أثناء اعتقالهم واكتظاظ الزنازين بهم. ويُحتجز هؤلاء السجناء في مركز للاعتقال السابق على المحاكمة يقع في مدينة تبليسي، وتوصف الأوضاع فيه بأنها مروعة. وقد أضرب بعض السجناء عن الطعام احتجاجاً على ما يلقونه من معاملة. وفي بعض الحالات ترددت مزاعم عن حرمان السجناء من تلقي العلاج الطبي الملائم بناء على تعليمات من القاضي.

ومن جهة أخرى، لم تستبعد

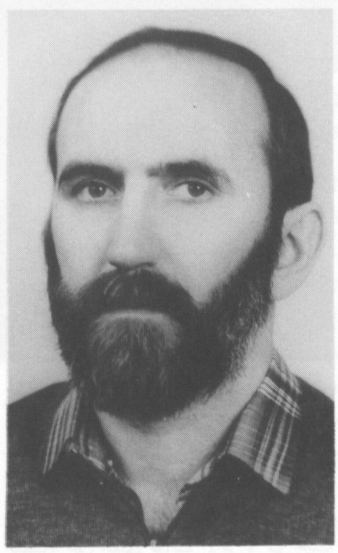

فيكتور بتروفيتش دوموخوفسكي

المحكمة أثناء محاكمة هؤلاء الأشخاص أياً من إقرارات الاعتراف التي وقعها المدعي عليهم، رغم الادعاءات بأنها انتزعت منهم تحت وطأة الإكراه. كما أفاد بعض المدعى عليهم بأنهم حُرموا من الاطلاع على أوراق القضية وواجهوا صعوبات في الاستعانة بمحامين من اختيارهم الشخصي.

وكان هؤلاء المدعى عليهم، وأكثرهم من مؤيدي الرئيس الراحل زفياد غامساخورديا الذي عُزل من منصبه، قد قُبض عليهم في عام ١٩٩٢، ووُجهت إليهم تهم تتراوح بين حيازة أسلحة بشكل غير قانوني وارتكاب جرائم قتل وجرائم إرهابية، وبدأت محاكمتهم في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣.

الرجاء كتابة مناشدات تطالب السلطات الجورجية باتخاذ خطوات على وجه السرعة لتوفير العلاج الطبي الملائم للسجناء، والتحقيق في جميع أنباء المعاملة السيئة، وضمان تلقي المدعى عليهم محاكمة عادلة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتُرسل المناشدات إلى:

Dzhomlet Babilashvili, Procurator General, ul. Gorgosali 24, 380033 Tbilisi, Georgia.

الصين

تحطمت، بكل معنى الكلمة، الحياة الجماعية البسيطة لطائفة مسيحية صغيرة في الصين، عندما اجتاحت الجرافات القرية التي تسكنها الطائفة في يونيو/حزيران ١٩٩٢ ودمرتها، وعندما صُودرت آنذاك ممتلكات أهلها، بما في ذلك الأطعمة والملابس، وأُلقي القبض على نحو ٦٠ شخصاً. وأفادت الأنباء أن ١٨ سيدة تعرضن لمعاملة مهينة أثناء وجودهن في حجز الشرطة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن حوالي ٣٠ من أعضاء الطائفة، ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن، لايزالون معتقلين، وهؤلاء تعتبرهم المنظمة في عداد سجناء الرأي، حيث احتُجزوا دونما سبب سوى تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم الدينية.

وكانت طائفة «عائلة يسوع» التي تسكن قرية «ديو يى غو» في ويشان بمقاطعة شاندونغ، قد أنشأت في ١٩٢٩، ولكنها لم تعترف بها المؤسسة الكنسية التي تجيزها الحكومة.

وفي عصر يوم ١٨ يونيو/حزيران ١٩٩٢، وبينما كانت الطائفة تقيم القداس الجماعي الشهري، حضر عدد من أفراد الشرطة المسلحين والمسؤولين المحليين على متن ٤٠ شاحنة وسيارة ومعهم جرافتان، وشنوا حملة على أفراد الطائفة وأخذوا يدمرون المباني التي يسكنونها. واستمرت الشرطة في مضايقة أفراد الطائفة والاعتداء عليهم بالضرب خلال الأسابيع التي تلت الحملة. كما ذكرت بعض الأنباء أنه أُلقي القبض على زهاء ٦٠ شخصاً، ولكن سرعان ما أطلق سراح نصفهم تقريباً بعد فترة قصيرة.

ويقضي زعيم الطائفة، القس زنغ يونسو Zheng Yunsu، حكماً بالسجن لمدة ١٢ عاماً، بعدما وُجهت إليه تهمة «الاحتيال» و«الإخلال بالنظام العام». وفي وقت لاحق، حُكم على اثنين من أبنائه الأربعة بالسجن لمدة تسع سنوات، وعلى الاثنين الآخرين بالسجن خمس سنوات، ويعتقد أنهم جميعاً محتجزون في معسكرات العمل الإجباري حيث يعملون في مناجم الفحم. وفي الوقت نفسه، حكم على آخرين من أفراد الطائفة، ممن قُبض عليهم، بقضاء فترات تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات في معسكرات «التوعية عن طريق العمل».

يُرجى كتابة مناشدات تدعو إلى الإفراج الفوري غير المشروط عن القس زنغ يونسو وأبنائه الأربعة وجميع أفراد طائفة «عائلة يسوع» الذين لايزالون معتقلين، كما تطالب بتأكيدات عن إطلاق سراح الآخرين الذين انقضت مدد عقوبتهم، وترسل المناشدات إلى:

Governor of Shandong, Provincial People's Government, ZHAO Zhihao, Shengzhang, Shandongsheng Renmin Zhengfu, 193 Jinger Lu, Jinashi, Shandongsheng, People's Republic of China.

كوبا

ألقت شرطة أمن الدولة القبض على مارتا ماريا فيغا كابريرا Marta María Vega Cabrera، التي تبلغ من العمر ٣٠ عاماً، وحدث ذلك في يونيو/حزيران، بعد تفتيش منزلها في بلدة نوفا غيرونا الواقعة في جزيرة لايوفنتو، والاعتداء عليها وعلى والديها، وتحطيم أثاث البيت.

وبعد ذلك اقتيدت مارتا فيغا كابريرا واختها وابن اختها، وهو طفل عمره ١٧ شهراً، إلى مقر هيئة أمن الدولة في نوفا غيرونا.

وقد أُطلق سراح الأخت وطفلها بعد احتجازهما لعدة ساعات، بينما ظلت مارتا فيغا كابريرا محتجزة رهن التحقيق، حيث وُجهت إليها تهمة بث «دعاية معادية» ولكنها لم تكن قد قُدمت للمحاكمة حتى كتابة هذا التقرير.

وفي يوليو/تموز الماضي نُقلت مارتا إلى سجن النساء الغربي في هافانا، وورد ما يفيد بأنها تعرضت هناك لاعتداء على أيدي بعض السجناء وحراس السجن ثم اقتيدت إلى إحدى زنازين التأديب بعدما جاهرت بالدفاع عن سجين آخر كان قد ضُرب لقيامه بكتابة شعارات مناهضة للحكومة على أحد الجدران.

ويُذكر أن مارتا فيغا كابريرا عضو في «الحزب الديمقراطي المدني»، الذي لا يُعترف به رسمياً، وسبق القبض عليها بتهمة مماثلة، حيث احتجزت لفترة غير معلومة خلال عام ١٩٩٣، ثم أفرج عنها دون محاكمة، على ما يبدو. ومنذ ذلك الحين ظلت مارتا وأسرتها يعانون مضايقات متكررة من جانب السلطات بسبب معتقداتهم السياسية.

وترى منظمة العفو الدولية أن مارتا فيغا كابريرا من سجناء الرأي. **الرجاء كتابة مناشدات** تطالب بالإفراج عن مارتا كابريرا فوراً ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Dr Fidel Castro Ruz, President of the Councils of State and Ministers, Havana, Cuba.

تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

رسائل تبعث الأمل

كان مشهداً عجيباً ذلك الذي وقعت عليه أنظار اثنين من الأطباء التابعين للأمم المتحدة عند وصولهما إلى قصر الرئيس الصومالي السابق سياد بري في العاصمة مقديشيو في يونيو/حزيران ١٩٩٣ . ففي إحدى غرف القصر شاهد الطبيبان آلاف المناشدات التي أرسلها أعضاء منظمة العفو الدولية من شتى أنحاء العالم (انظر الصورة...) كما عُثر في الوقت ذاته على مئات أخرى من الرسائل المفتوحة في مقر جهاز الأمن الحكومي.

كان الرئيس سياد بري قد أُطيح به من السلطة قبلئذٍ بعامين، ولكن على مدار فترة حكمه، التي دامت قرابة ٢٢ عاماً، لم تدخر منظمة العفو الدولية وسعاً في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصومال، ولم تتوان عن حث أعضائها على كتابة رسائل الاحتجاج. ومن بين الحالات التي تبناها آلاف من الأعضاء مناشدة بالإفراج عن سجين الرأي **يوسف عثمان سمنتار**، وهو محام وسياسي بارز كان قد رفض تأييد الحكومة الجديدة بزعامة الرئيس سياد بري، والتي تولت مقاليد السلطة في ١٩٦٩ . وبموجب القوانين التي تمنح الحكومة صلاحيات شبه مطلقة في اعتقال خصومها، ظل يوسف عثمان سمنتار حبيساً في غياهب السجون دون تهمة ولا محاكمة بشكل متواصل نحو ٢٠ عاماً، حتى عُد من سجناء الرأي الذين عرفتهم منظمة العفو الدولية من أطولهم بقاء خلف القضبان. وقد التقى به مندوبون من المنظمة في مقديشيو بُعيد إطلاق سراحه في ١٩٨٩، ثم اضطرته أحداث العنف السياسي الذي اندلع في الصومال إلى الفرار من البلاد، وهو يعيش في الوقت الراهن لاجئاً سياسياً في الولايات المتحدة.

ويتضمن هذا العدد من «تحت الأضواء» معلومات حديثة عن كثير من «حالات المناشدات العالمية» التي تبنتها منظمة العفو الدولية على مدى العام الماضي أو قبله بقليل. حيث استجاب آلاف من أعضائها لهذه المناشدات بكتابة رسائل إلى السلطات المعنية. وقد أُطلق سراح بعض أولئك الذين وردت حالاتهم (انظر ما بعده)، ولكن الكثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لايزالون قيد السجون بسبب معتقداتهم أو أصلهم العرقي، ومنهم من «اختفى» منذ زمن ولم يظهر له أثر. ومن أجل هؤلاء جميعاً تواصل منظمة العفو الدولية مسيرة نضالها.

أحرار في نهاية المطاف

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٥، أُلقي القبض على مدرس بإحدى المدارس الثانوية المغربية، يُدعى **عبد الله حُسيني** ويبلغ من العمر ٣٥ عاماً، وذلك إثر قيامه بتوزيع منشورات سياسية، حسبما يبدو. وقد احتُجز في معتقل سري، وتعرض للتعذيب وأُجبر على التوقيع على اعترافات صدر بناءً عليها حكم بسجنه لمدة ١٠ سنوات.

ولم يكن عبد الله حسني إلا واحداً من مئات السجناء السياسيين الذين زجّت بهم الحكومة المغربية في المعتقلات على مدى سنوات عدة، بينما ظلت منظمة العفو الدولية تشن الحملات من أجل الإفراج عنهم. وعندما وردت حالة «عبد الله حسني في عدد مايو/أيار ١٩٩٤ من **النشرة الإخبارية**، كان قد أمضى أكثر من ربع عمره في السجن بسبب معتقداته. وفي يوليو/تموز من هذا العام أُطلق سراح عبد الله حسني مع ما يزيد على ٣٥٠ من السجناء السياسيين في المغرب، وصار بوسعهم أخيراً أن يتنفسوا نسيم الحرية، بعدما أصدرت الحكومة عفواً عنهم.

© Goran Svedestad

آلاف من مناشدات أعضاء منظمة العفو الدولية التي وصلت إلى قصر الرئاسة في العاصمة الصومالية مقديشيو

ومن السجناء الآخرين الذين سعى أعضاء منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراحهم **ياكينتو نكولو**، وهو جندي من غينيا الاستوائية، اعتبرته الحكومة خصماً سياسياً لها، ومن ثم أُلقي القبض عليه مع عشرات آخرين في أغسطس/آب ١٩٩٣، وتعرض إثر ذلك لتعذيب وحشي، ثم مثل أمام إحدى المحاكم مع خمسة جنود آخرين، وبعد محاكمة جائرة صدر ضده حكم بالسجن لمدة ٢٤ عاماً (خفف فيما بعد إلى ثمانية أعوام). وقد عُرضت حالته ضمن «المناشدات العالمية» في عدد مايو/أيار ١٩٩٤ من **النشرة الإخبارية**. وفي يونيو/حزيران أُخلي سبيل ياكينتو نكولو وخمسة آخرين ممن سُجنوا معه في نفس الوقت، وذلك بموجب عفو عام. وقد التقى به مندوبو منظمة العفو الدولية في يوليو/تموز، وكانت آثار التعذيب لاتزال بادية على جسده آنذاك.

أما الطالبة التونسية **رمضانة دبيش**، عمرها ٢٢ عاماً، فقد وردت حالتها ضمن «المناشدات العالمية» في عدد مارس/آذار من **النشرة الإخبارية**. وكانت قد حُوكمت وصدر ضدها حكمان، أحدهما غيابي، لقاء نفس التهمة، وأُبلغت أنه يتعين عليها قضاء فترتي العقوبة، اللتين يبلغ مجموعهما ثلاث سنوات وشهرين. ولكن أُطلق سراحها في أغسطس/آب بعد أن أمضت نصف هذه المدة.

وفي سوريا تم الإفراج عن ثلاثة من سجناء الرأي الذين أمضوا فترات طويلة خلف القضبان، وذلك بعد وقت قصير من عرض حالتي اثنين منهم ضمن «المناشدات العالمية» في فبراير/شباط ١٩٩٤، وهما: **حديث مراد، ومصطفى رستم**، وكلاهما من المسؤولين الحكوميين السابقين وأعضاء «حزب البعث» الحاكم، وكان قد قُبض عليهما في ١٩٧٠، وظلا معتقلين بدون توجيه اتهام إليهما أو تقديمهما للمحاكمة. ولايزال رهن الاعتقال خمسة آخرون ممن وردت حالاتهم في «المناشدات العالمية».

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، أُطلق سراح سجين الرأي **علي عارف**، رئيس الوزراء السابق في جيبوتي، والذي دعت منظمة العفو الدولية في مارس/آذار من العام نفسه إلى شن حملة مناشدات عالمية للإفراج عنه. فقد صدر عفو رئاسي

يوسف عثمان سمنتار مع زوجته

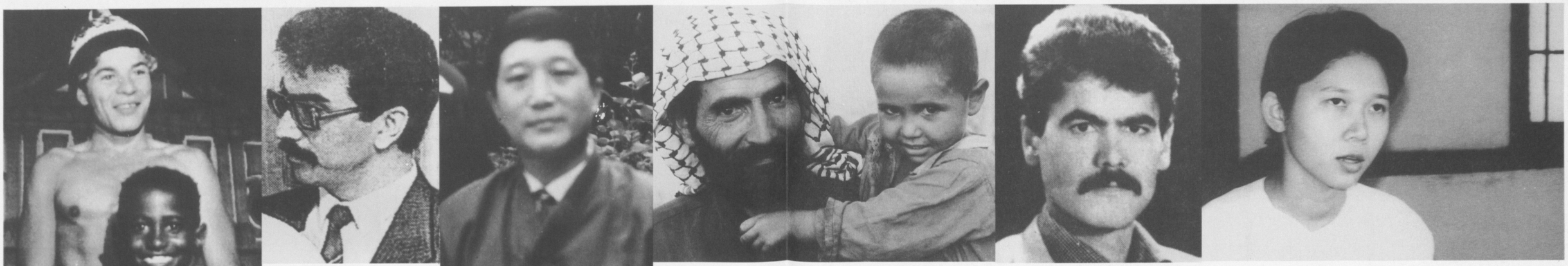

الصور من اليمين إلى اليسار: ما ثيدا، عبد الوهاب تيمورتاس، عرب الأهوار، باكي إردوغان زانغ زيا نليانغ، بولات أخونوف، أطفال الشوارع ـ كاندلاريا البرازيل

يقضي بالإفراج عن علي عارف و١٤ آخرين ممن قبض عليهم معه وقُدموا للمحاكمة استناداً إلى تهم ملفقة. وقد بادر لدى الإفراج عنه بتوجيه الشكر إلى المنظمة لحملتها من أجل استعادة حريته.

وفي ميانمار تم الإفراج عن المحامي **يو شو أون** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣، بعدما وردت حالته ضمن «المناشدات العالمية» في عدد أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ من **النشرة الإخبارية**. وكان أون، البالغ من العمر ٧٠ عاماً، يتزعم حزباً سياسياً حظرته الحكومة العسكرية في ميانمار، وسبق له أن انتقد دور الجيش في الحياة السياسية في بلاده، وطالب بتسليم السلطة إلى ممثلي الشعب المنتخبين.

ومن بين الذين وردت حالاتهم أيضاً في عدد أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ من النشرة الإخبارية الفريق أول متقاعد **سعد الدين الشاذلي**، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الأسبق والذي عمل كذلك سفيراً لبلاده في الخارج. وقد أُطلق سراحه في وقت لاحق من نفس الشهر بموجب عفو رئاسي. وكان الفريق الشاذلي، الذي يناهز عمره ٧١ عاماً، قد حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لما زُعم عن قيامه بإفشاء أسرار عسكرية. ويُذكر أن منظمة العفو سبق أن أعربت عن مخاوفها الشديدة بشأن عدالة محاكمته. وقد عبر الفريق الشاذلي عن شكره وامتنانه لأعضاء المنظمة لما قاموا به من مساع، وذلك خلال لقائه مع اثنين من مندوبي المنظمة أثناء زيارتها لمصر في إبريل/نيسان من هذا العام

وفي يوليو/تموز ١٩٩٤ ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات في قرغيزستان تخفيف حكمي الإعدام الصادرين ضد **أندري أرازوف وسلطان كريبجانوف**، واللذين أدينا بارتكاب جريمة قتل، دون استناد إلى أية أدلة سوى اعترافات زُعم أنها أُدليا بها إثر تعرضهما للضرب أثناء استجوابهما. وفي سبتمبر/أيلول، أعلنت «لجنة الرأفة» في قرغيزستان تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد أرازوف إلى السجن ٢٠ عاماً. وقد انتقدت المنظمة قرار اللجنة بعدم استخدام الرأفة إزاء كريبجانوف.

ما ثيدا
ميانمار
يناير/كانون الثاني ١٩٩٤

ما ثيدا طبيبة ومن كتاب القصة القصيرة المشهورين، وتبلغ من العمر ٢٧ عاماً، وهي واحدة من سجناء الرأي الكثيرين في ميانمار. وتقضي ما ثيدا حالياً حكماً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً بسبب أنشطتها السياسية الخالية من العنف، كما أنها تُعد من العناصر البارزة في صفوف المعارضة. وقد سُمح لها، في فبراير/شباط من العام الجاري، بمقابلة أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي أثناء زيارته لسجن أنسين في العاصمة يانغون، حيث تُحتجز رهن الحبس الانفرادي. وتقول ما ثيدا إنها حُرمت من أي كتب أو أوراق أو أقلام، وإنها تخشى على حالتها الصحية. ورغم أن قادة الحكومة العسكرية في ميانمار قد التقوا مؤخراً مع زعيمة المعارضة أونغ سان سوكي، التي لاتزال قيد الإقامة الجبرية في منزلها، فليس هناك أية دلائل تشير إلى احتمال الإفراج عن السجناء السياسيين. ولاتزال ما ثيدا تقضي الحكم الصادر بسجنها ٢٠ عاماً.

عبد الوهاب تيمورتاس
تركيا
مارس/آذار ١٩٩٤

«لم تقع أية حادثة من قبيل ما زُعم»، كان هذا هو رد السفارة التركية في أوسلو على أعضاء منظمة العفو الدولية في النرويج الذين أرسلوا مناشدات من أجل عبد الوهاب تيمورتاس. وكانت المنظمة قد ذكرت أن تيمورتاس، الذي تُوفي شقيقه في حجز الشرطة في ١٩٩١، قد «اختفى» بعد أن احتجزته قوات الدرك خلال حملة أمنية على إحدى القرى في سيرناك بجنوب شرقي تركيا في ١٤ أغسطس/آب ١٩٩٣ . والجدير بالذكر أن ثمة تزايداً مطرداً في عدد الأشخاص الذين ورد أنهم «اختفوا» في تركيا، حيث بلغوا أكثر من ٤٠ شخصاً خلال الشهور الثمانية الأولى من ١٩٩٤ . ويكاد يكون من المألوف حالياً أن تنكر الشرطة احتجازها لأي معتقلين. أما الضحايا فمعظمهم من القرويين الأكراد في منطقة جنوب شرقي البلاد، والتي تشهد منذ قرابة ١٠ سنوات صراعاً دامياً بين قوات الأمن التركية ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني»، ارتكب خلاله الطرفان اعتداءات جسيمة على حقوق الإنسان.

عرب الأهوار
العراق
يناير/كانون الثاني ١٩٩٤

منذ ما يقرب من عام. طالبت منظمة العفو الدولية الأمم المتحدة بتنفيذ توصية «لجنة حقوق الإنسان» بشأن إجراء عملية رصد لأوضاع حقوق الإنسان في العراق. وفي سياق إحدى المناشدات الدولية، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها، على وجه الخصوص، بشأن معاناة السكان الذين يعيشون في منطقة الأهوار جنوب العراق، وهي المنطقة التي كانت هدفاً لهجمات عسكرية متزايدة من جانب قوات الحكومة العراقية. وتفيد الأنباء أن عدد الأشخاص الذين أُبعدوا من هذه المنطقة حتى الآن يزيد عن ١٠ آلاف شخص، بينما كان العدد قبل عام يقدر بأكثر من ٦ آلاف شخص. ولاتزال منظمة العفو الدولية تتلقى أنباء عن قصف المدنيين بالقنابل، وتجفيف مصادر المياه في المنطقة، وإن كان من الصعب التأكد من صحة هذه الأنباء. وفي الوقت نفسه لم تقر الأمم المتحدة بعد إجراء عملية الرصد المقترحة.

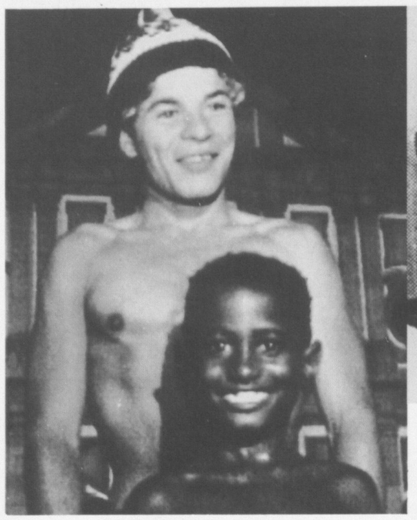

© P. Harvey

باكي إردوغان
تركيا
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣

وُجهت إلى ستة من أفراد الشرطة، من بينهم رئيس فرع مكافحة الإرهاب في مقر الشرطة في إيدين بغرب تركيا، تهمة «إساءة معاملة» باكي إردوغان، البالغ من العمر ٢٩ عاماً، والذي قُبض عليه في أغسطس/آب ١٩٩٣، للاشتباه في انتمائه إلى جماعة سياسية مسلحة، ثم لقي مصرعه في حجز الشرطة عقب استجوابه في مقر شرطة إيدين لمدة ١١ يوماً. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ دعت منظمة العفو الدولية أعضاءها لكتابة رسائل إلى السلطات، يطالبونها فيها بإجراء تحقيق مستقل حول ملابسات وفاة إردوغان. ولاتزال محاكمة أفراد الشرطة الستة مستمرة، وقد طلب الادعاء معاقبتهم بالسجن لمدة خمس سنوات. والجدير بالذكر أن ما لا يقل عن ٢٤ شخصاً لقوا حتفهم في تركيا في عام ١٩٩٣ أثناء وجودهم في حجز الشرطة، من جراء ما تعرضوا له من تعذيب.

زانغ زيانليانغ
الصين
مارس/آذار ١٩٩٤

لايزال سجين الرأي زانغ زيانليانغ محتجزاً بمعسكر من معسكرات العمل في إحدى ضواحي مدينة شنغهاي. وتفيد الأنباء أنه تعرض للاعتداء، كما عمد بعض السجناء الآخرين إلى سرقة حصته من الطعام بأمر من قائد الفرقة التي يتبعها. ويلاحق زانغ بشكل متواصل اثنان على الأقل من السجناء حيث يمطرانه بوابل من الشتائم المقذعة ويطرحانه أرضاً. ويُعدّ زانغ زيانليانغ من دعاة الديمقراطية المخضرمين، وقد سُجن من قبل لمدة خمس سنوات، ثم قبض عليه مرة أخرى في يونيو/حزيران ١٩٩٣ بعد أن أثار قضية المعارضين المعتقلين في شنغهاي، وفرض عليه قضاء ثلاث سنوات في أحد معسكرات «التوعية من خلال العمل»، وهو ما يُعد نوعاً من الاعتقال الإداري يُفرض دون اتهام أو محاكمة. ومن جهة أخرى لم توافق السلطات على منح ابنة زانغ زيانليانغ جواز سفر إلا بعد أن قام بسحب التماس كان قد قدمه لإعادة النظر في قضيته.

بولات أخونوف
أوزبكستان
إبريل/نيسان ١٩٩٤

لاتزال الإجراءات الصارمة مستمرة ضد معارضي الحكومة في أوزبكستان. وقد وردت حالة بولات أخونوف في عدد إبريل/نيسان، بعدما حُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إلى أخونوف قد لفقت وأعدت خصيصا لمعاقبته على أنشطته السياسية، حيث كان يشغل منصب نائب رئيس حزب «بيرليك» (الوحدة) المعارض، والذي أصبح حزباً محظوراً قانوناً. وعلمت منظمة العفو الدولية مؤخراً أن أخونوف يواجه حالياً حكماً آخر بالسجن لمدة ثلاث سنوات إضافية بتهمة «العصيان المتعمد» لإدارة السجن. وترى منظمة العفو الدولية أن هذه لا تعدو أن تكون تهمة أخرى ملفقة اختلقتها السلطات لضمان بقاء أخونوف لفترة طويلة في غياهب السجون. وطوال العام الماضي كان أخونوف يمضي فترة العقوبة في معسكر كيز يلتبا للعمل وهو مشهور بسمعته السيئة، والذي يقال إنه من أسوء السجون في البلاد.

مذبحة كانديليرا
البرازيل
أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣

بعد مضي ما يقرب من عام ونصف على مذبحة كانديليرا، التي قُتل خلالها ثمانية شبان بالرصاص في شوارع ريو دي جانيرو، لايزال الشهود على أحداث القتل يفتقرون إلى حماية من جانب الدولة. وفي سياق إحدى «المناشدات العالمية» دعت منظمة العفو الدولية دعوة محددة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الشهود الأطفال في هذه القضية، ولاسيما بعد أن أعلنت السلطات أن أربعة أشخاص، بينهم ثلاثة من أفراد الشرطة، قد وُجهت إليهم اتهامات تتعلق بإطلاق الرصاص على ضحايا المذبحة. ويُعتقد أن حوالي ٤٠ طفلاً ممن شهدوا المذبحة لايزالون مشردين في شوارع ريودي جانيرو، وقد تلقى بعضهم تهديدات بالقتل، زُعم أن مصدرها أفراد في الشرطة العسكرية. هذا وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة البرازيلية على الشروع في إعداد برنامج قومي لحماية الشهود.

النضال مستمر في سبيل العدل والحرية

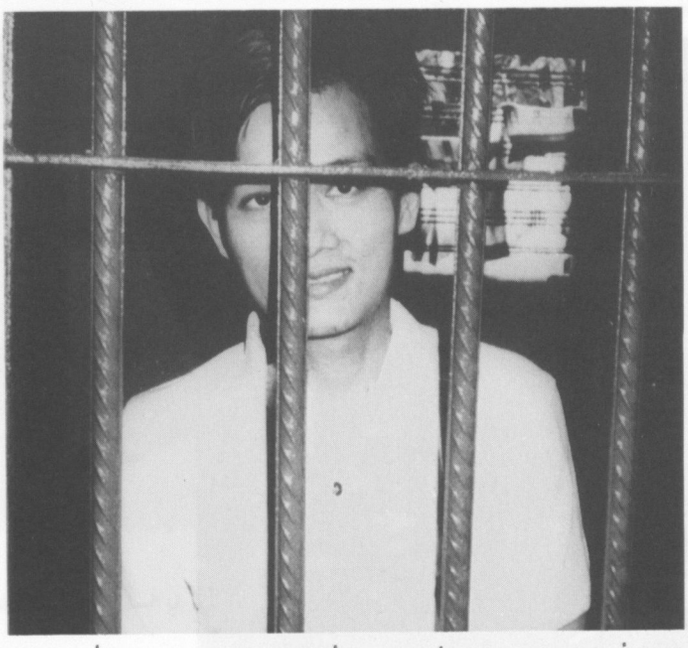

زار غانا أحد خريجي معهد طب الأسنان وهو في أواخر العشرينيات من العمر، ويُعدُّ من الممثلين الفكاهيين الشعبيين، وقد دأب زار غانا على انتقاد الحكومة والسلطات العسكرية في ميانمار بصورة ساخرة. وقد ألقي القبض عليه وأودع السجن بعدما قام بتمثيل شخصية الجنرال ساو ماونغ، الرئيس السابق «لمجلس الدولة المكلف بإعادة القانون والنظام» الذي يتولى مقاليد السلطة في البلاد، وذلك أمام آلاف المشاهدين في مايو/أيار ١٩٩٠ بساحة كلية يانكين لإعداد المعلمين، حسبما ورد. وأفادت الأنباء أنه حُكم على غانا بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وأنه احتُجز في زنزانة صغيرة في سجن إنسين في مدينة يانغون. وقد تبنت منظمة العفو الدولية حالته باعتباره أحد سجناء الرأي، حيث اعتُقل بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير (والذي تكفله المادة ١٩ من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»)، وقد شن أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم حملة واسعة لإطلاق سراحه، وهذا ما تحقق أخيراً في مارس/آذار ١٩٩٤ .

أطلق سراح سجين الرأي سيغوندو توريز سينتوريوف في مارس/آذار من العام الحالي، بعدما أمضى أكثر من عامين في أحد سجون بيرو انتظاراً لمحاكمته أمام محكمة أعلى. وقد قضت المحكمة بعدم وجود أدلة ضده. وكانت الشرطة قد ألقت القبض على سيغوندو توريز، الذي يُعد قائداً بارزاً من قادة الفلاحين، في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ في مدينة كوتيرفو. وقد أرغم تحت وطأة التعذيب، حسبما قال، على الاعتراف بأنه عضو في الجماعة السياسية المسلحة المعروفة باسم «الدرب المضيء»، ولكن منظمة العفو الدولية اعتبرته من سجناء الرأي، نظراً لعدم وجود أدلة على صلته بهذه الجماعة، فضلاً عن أن الاتهامات التي وُجهت إليه ترجع فيما يبدو إلى أنشطته السياسية. والجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية قد حددت هوية ٦٣ شخصاً ممن اعتُقلوا بموجب قوانين مناهضة الإرهاب السارية حالياً في بيرو، واعتبرتهم في عداد سجناء الرأي. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، كان قد تم الإفراج عن ٣٣ منهم بعدما أمضوا ما لا يقل عن ١٢ شهراً في السجون. وادعى معظمهم أنهم تعرضوا للتعذيب وعوملوا معاملة سيئة على أيدي قوات الأمن. كما وثقت المنظمة حالات ٢٥٠ شخصاً آخر على الأقل في بيرو ممن يحتمل أن يكونوا سجناء رأي. وتعتقد المنظمة أنه ربما كان هناك مئات أخرون من السجناء «المجهولين» الذين اتُّهموا زوراً بارتكاب جرائم إرهابية.

«حريتي هي ثمرة جهودكم»

لا يكتفي أعضاء منظمة العفو الدولية بتوجيه رسائلهم إلى السلطات المعنية لمطالبتها بوقف انتهاكات حقوق الإنسان، إذ يبادر آلاف الأعضاء بالكتابة مباشرة إلى ضحايا هذه الانتهاكات أنفسهم. وتُعتبر رسائل التضامن هذه، بالنسبة لكثيرين من سجناء الرأي القابعين في غياهب الحبس، بمثابة حبل النجاة من هوة اليأس النفسي الموقع.

وقد تلقت إحدى مجموعات منظمة العفو الدولية في هامبورغ بألمانيا مؤخراً رسالة شكر من سجناء الرأي البالغ عددهم ١٨٦ سجيناً والمحتجزين في سجن سيندرس في اليونان، حيث تفرض فيها المحاكم العسكرية عقوبة السجن أربع سنوات على جميع من يعترضون على أداء الخدمة العسكرية لدوافع ضميرية، ويقول السجناء في الرسالة:

«يطيب لنا أن نعبر لكم عن شكرنا لدوركم في طرح قضية المعترضين الضميريين في اليونان على مستوى الرأي العالمي. ونحن نتخيل مقدار ما أنفقتموه في سبيل ذلك من الجهد والوقت والمال.

«إننا نشكركم كثيراً على الرسائل التي بعثتم بها إلينا في غضون السنوات الأخيرة، وقد أصبحت هذه الرسائل جزءاً من تراثنا في السجن، ونرجوكم أن تواصلوا ذلك العمل النبيل الذي تقومون به من أجلنا. ونتمنى أن تستمروا في إرسال الخطابات والبطاقات إلينا».

وهناك أيضاً سجين الرأي التركي مهدي زانا، الذي قُبض عليه في مايو/أيار ١٩٩٤، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات، بسبب الخطبة التي ألقاها أمام «اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان» المنبثقة عن البرلمان الأوروبي. وقد سبق لزانا، الذي يعتبر من العناصر البارزة في أوساط الطائفة الكردية، أن أمضى عشر سنوات حبيساً كواحد من سجناء الرأي، ، في أعقاب انقلاب عام ١٩٩٠ . أما زوجته فهي واحدة من النواب الأكراد الستة الذين يمثلون حالياً للمحاكمة بتهمة القيام بأنشطة انفصالية. ولايزال زانا مُحتجزاً في «السجن المركزي المغلق» في أنقرة، ومن هناك وجه رسالته التالية لأعضاء منظمة العفو الدولية، والتي يقول فيها: «شهد يوم ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٩٤ حملة على جناح «السياسيين» في السجن، نفذتها قوات خاصة من خارج السجن، وقام خلالها الجنود بتحطيم جميع الأثاث وتمزيق كل المطبوعات، والاستيلاء على جميع الأوراق المكتوبة. ولا يخفى عليكم بالطبع أنه لم يسلم أحد من هذه الحملة، فليس هناك ما يمنع من حدوث أي شيء في أية ساعة وفي أي يوم.

«لقد كنت أفكر في الكتابة إليكم منذ وقت طويل، ولكن الأحداث المتلاحقة لم تتح لي فرصة لذلك. إنني أتلقى على الدوام رسائل من أعضاء منظمة العفو الدولية في مختلف بقاع الأرض، ... وأنا أدرك بالطبع مدى ما تقومون به من جهد شاق، ولذلك أعرب لكم شخصياً ولجميع الأصدقاء الآخرين عن عميق شكري وتقديري».

وتختلف سبل الاتصال بالسجناء إلى حد بعيد من بلد إلى آخر. وتعد كوبا، التي يُحتجز في سجونها مئات من سجناء الرأي، ومن أكثر البلدان التي تصعب فيها مثل هذه الاتصالات؛ مع ذلك يتلقى أعضاء منظمة العفو الدولية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، رسائل شكر من سجناء كوبيين. ومن بين هؤلاء أحد العلماء الأربعة الذين وردت حالاتهم في إحدى «المناشدات العالمية» في عدد ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ من النشرة الإخبارية، والذين يُعتقد أنهم مازالوا مسجونين بسبب معارضتهم السلمية للحكومة الكوبية. ففي رسالة بعث بها هذا العالم إلى أحد أقاربه في الولايات المتحدة الأمريكية ذكر أنه تلق «رسالة لطيفة للغاية تستحق كل التقدير» من أحد أعضاء منظمة العفو الدولية في فنلندا.

وفي رسالة بعث بها سجين كوبي آخر إلى إحدى مجموعات المنظمة في كندا، كتب يقول: «في ٩ سبتمبر/أيلول تلقيت رسالتكم التي بعثت في نفسي فرحة غامرة. وبوسعي اليوم أن أقول إنه ربما لا يوجد في العالم سواكم ينصت لأنات الآخرين، ويهتم بمعاناتهم. لقد أسعدني أن أعرف أن منظمة العفو الدولية قد اعتبرتني من سجناء الرأي، وإن كنت لا أدري إلى الآن كيف علمتم بوجودي في السجن».

وفي المغرب، تم في يوليو/تموز من العام الجاري إطلاق سراح ما يزيد عن ٣٥٠ سجيناً سياسياً بموجب عفو عام، بعد أن أمضى بعضهم في السجن أكثر من عشر سنوات. ومن بين هؤلاء السجناء محمد الوكيلي، والذي بعث بالرسالة التالية إلى واحدة من مجموعات منظمة العفو الدولية في بريطانيا كانت قد قامت بحملة للإفراج عنه:

«ها أنذا أمشي حراً مرة أخرى، خارج زنزانتي وخارج السجن، بعد زهاء تسع سنوات من التعذيب والألم وترقب الأمل. وفي أشد ساعات السجن حلكة كانت كلماتكم وبطاقاتكم تأتينا كأشبه ما تكون بقطرات المطر التي تنزل على صحراء جرداء قاحلة. لقد عبرت رسائلكم وتقاريركم عن صوت الحكمة وعن ضمير العالم ... إن حريتي التي أنعم بها اليوم هي ثمرة مساعيكم البومية الدؤوبة وجهدكم وشجاعتكم».

رواندا

مصرع المئات في أعمال قتل انتقامية نفذها جنود «الجيش الوطني الرواندي»

قُتل المئات، وربما الآلاف، من المدنيين العزل في هجمات انتقامية شنها مقاتلو «الجيش الوطني الرواندي» خلال الفترة من إبريل/نيسان حتى أغسطس/آب ١٩٩٤ .

وذكر شهود عيان أن مقاتلي الجيش المذكور قد فرضوا سيطرتهم على منطقة تلو الأخرى من مناطق البلاد التي كانت تسيطر عليها الحكومة السابقة، وعثروا في غضون ذلك على أدلة تؤكد وقوع عمليات إبادة جماعية ضد ذويهم ومؤيديهم، ومن ثم راحوا ينتقمون دون تمييز من المدنيين العزل الذين ينتمون إلى طائفة الهوتو. والمعروف أن معظم مقاتلي «الجيش الوطني الرواندي» من طائفة التوتسي، التي تعد أقلية في البلاد. ففي منطقة موتوتو الواقعة جنوبي البلاد، اعتقل جنوده في يونيو/حزيران نحو ١٠٠ من الرجال والنساء والأطفال، وقتلوا عشرات منهم ثم ألقوا بجثثهم في حفرة مكشوفة.

ومن بين الناجين من أعمال القتل على أيدي جنود هذا الجيش شخص عمره ٥٦ عاماً، وقد روى لمنظمة العفو الدولية عن حادثة وقعت في ١٣ إبريل/نيسان بمنطقة غيشارا بشمال رواندا، إذ كان الجنود قد وعدوا حشداً من الناس بتقديم أغذية لهم لإثبات حسن نواياهم نحوهم، ولكنهم ألقوا بقنبلة يدوية على الحشد، مما أسفر عن مقتل كثيرين، من بينهم زوجة ذلك الشخص وابنه، وعمره ١٠ سنوات، وابنته وعمرها ٢٠ عاماً.

وقد نفت الحكومة مثل هذه الأنباء، ووصفتها بأنها مجرد «شائعات». وتدرك منظمة العفو الدولية أن تقريرها الذي أكد وقوع عمليات قتل متعمد وتعسفي على أيدي «الجيش الوطني الرواندي» قد يُستخدم لأغراض دعائية من جانب أنصار الحكومة السابقة فقد قُتل نحو ٥٠٠ ألف شخص، معظمهم من طائفة التوتسي، في الفترة من إبريل/نيسان إلى يوليو/تموز ١٩٩٤، على أيدي جنود من طائفة الهوتو ومقاتلي الميليشيات التابعة للحكومة السابقة. ومع ذلك، فليس من المقبول أن يتغاضى المجتمع الدولي عن أنباء الانتهاكات التي ارتكبها «الجيش الوطني الرواندي» دون إجراء تحقيق واف في ملابساتها. ففي سبتمبر/أيلول، أعلن بعض المسؤولين العاملين في «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة أن مقاتلي «الجيش الوطني الرواندي» نفذوا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في جنوب شرقي رواندا، ولكن بعض الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة نفت أو تجاهلت هذه الأنباء، على ما يبدو. وإن كانت الأمم المتحدة قد أعلنت بعد ذلك بعدة أسابيع أنه سيتم التحقيق في هذه الأنباء.

* **أنباء عن أعمال قتل واختطاف ارتكبها «الجيش الوطني الرواندي» . من إبريل/نيسان إلى أغسطس/آب ١٩٩٤** (رقم الوثيقة: AFR 47/16/94).

الولايات المتحدة الأمريكية

وفد من المنظمة يطالب بإجراءات ملائمة لحماية طالبي اللجوء السياسي في قاعدة غوانتانامو

بعض مواطني هايتي الذين فروا من بلادهم أثناء إعادتهم طواعية من القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو.

في نهاية سبتمبر/أيلول، قام وفد من منظمة العفو الدولية يتكون من خمسة أشخاص بزيارة القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا، حيث تحتجز السلطات الأمريكية في معسكرات منفصلة عدداً من طالبي اللجوء السياسي القادمين من هايتي وكوبا، بعد أن اعترضت سبيلهم في البحر. وعقب الزيارة، أوصت منظمة العفو الدولية بضرورة أن تتاح لطالبي اللجوء المقيمين في هذه المعسكرات، ممن يفكرون في العودة طواعية إلى بلدهم، فرصة الاطلاع بحرية على ما يلزم من معلومات بخصوص الأوضاع في بلدهم. وطالب الوفد باتخاذ إجراءات ملائمة تكفل لمن يرغب من هؤلاء في تقديم طلب اللجوء أن يفعل ذلك دون معوقات، وتضمن بالمثل ألا يُرغم أي من طالبي اللجوء، الذين تتهددهم انتهاكات حقوق الإنسان، على العودة إلى بلاده قسراً.

هايتي

كان كثير من طالبي اللجوء السياسي من أهالي هايتي، المقيمين في غوانتانامو، قد فروا من بلادهم خوفاً من حملات الترويع والاعتقال التعسفي وأعمال القتل، التي شنتها السلطات العسكرية القابضة فعلياً على مقاليد الحكم بعد الإطاحة بالرئيس جان - برتراند أرستيد في عام ١٩٩١ . وتجدر الإشارة إلى أن زيارة وفد منظمة العفو الدولية تمت بعد أيام قلائل من إرسال القوات الأمريكية إلى هايتي.

ورغم أن الوضع في هايتي اتسم بالتوتر والتقلب بصورة واضحة، فقد حُرم أهالي هايتي الفارين من الاطلاع على معلومات تتيح لهم اتخاذ قرارات واعية بخصوص ما إذا كانوا يرغبون في العودة. حيث يُفرض فعلياً في المعسكرات حظر على تداول أية مطبوعات مستقلة، بما في ذلك الصحف. والمصدر الوحيد للمعلومات هو نشرة تصدر باللغة الكريبولية وتضم تقارير صحفية منتقاة بشكل أساسي من الصحف الأمريكية، بالإضافة إلى محطة إذاعية ناطقة باللغة الكريبولية، وتخضع النشرة والمحطة كلتاهما لإشراف السلطات الأمريكية.

ونظراً للافتقار الشديد إلى وسائل الاتصال بالخارج (حيث لا توجد اتصالات هاتفية على الإطلاق أما الخدمة البريدية فهي محدودة)، صار كثير من أهالي هايتي يشعرون بأنهم منقطعون تماماً عن العالم الخارجي، فضلاً عن إحساسهم أصلاً بالعزلة وجهلهم بما يحدث في بلادهم.

ومما أثار قلق وفد منظمة العفو الدولية على وجه الخصوص أنه على الرغم من القيود المفروضة على وصول المعلومات إلى أهالي هايتي المقيمين في المعسكرات، فإن ثمة جهوداً فعلية تُبذل من أجل تشجيعهم على العودة لبلادهم، حيث دأب المسؤولون الأمريكيون على الإعلان بصورة دورية عن إمكانية إعادتهم طواعية بشكل فوري. وقد أبلغ بعض من احتُجزوا في وحدة منفصلة، لارتكابهم مخالفات داخل المعسكرات، بأنه سيتم إطلاق سراحهم من الوحدة إذا ما وافقوا على إعادتهم إلى هايتي.

كوبا

بحلول أغسطس/آب ١٩٩٤، وصل عدد الفارين من كوبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى مستوى له على مدار ١٤ عاماً. وكانت السلطات الحكومية الأمريكية قد اعترضت سبيل هؤلاء الكوبيين في البحر ثم اقتادتهم إلى قاعدة غوانتانامو، كما اتُخذت ترتيبات لنقل بعضهم إلى قواعد عسكرية أمريكية أخرى في بنما. والجدير بالذكر أن بواعث قلق منظمة العفو الدولية على ما يجري في كوبا ترجع إلى عهد بعيد، حيث يوجد في سجونها ما لا يقل عن ٥٠٠ سجين سياسي، كما تشيع ممارسات الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الجائرة، بالإضافة إلى ما يتعرض له المناوئون السياسيون من ترويع ومضايقة على أيدي قوات الأمن.

وقد خلص وفد منظمة العفو الدولية من المقابلات التي أجراها خلال زيارته إلى أن عدداً لا يستهان به من الكوبيين المحتجزين في معسكرات في قاعدة غوانتانامو وفي بنما، والذين يبلغون زهاء ٣٢ ألف شخص، قد يصبحون عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان إذا ما طُلب منهم العودة إلى بلادهم. ورغم ذلك لم تُتخذ بعد أية ترتيبات تتيح لهم طلب اللجوء السياسي، وليس أمامهم من الناحية الفعلية أي خيار سوى العودة إلى كوبا أو البقاء في القواعد العسكرية، حيث لا يُعرف بوضوح ما الذي سيحدث لهم على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى، أفادت الأنباء بأن السلطات الكوبية أعلنت أنه لن يتخذ أي إجراء ضد من يختارون العودة. ولكن خبرات الماضي توضح أن أولئك الذين حاولوا مغادرة البلاد بشكل غير قانوني كانوا يتعرضون في كثير من الأحيان للسجن شهوراً، بل سنوات عديدة. وقد ذكر بعض الأشخاص الذين التقى بهم وفد المنظمة أن السلطات الكوبية قد شجعتهم، بل وأجبرتهم على مغادرة كوبا، مهددة إياهم بحبسهم مجدداً إذا رفضوا الرحيل، كما كان بعضهم يواجهون فعلاً اتهامات تتعلق بأنشطتهم السياسية السلمية أو أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. ولم تكن لدى أي من الكوبيين الذين تحدث معهم وفد المنظمة أية رغبة في العودة إلى كوبا.

تركيا

مسيرة في استانبول تطالب بإقرار الحق في حرية التعبير

شارك ما يزيد عن ٥٠٠ شخص، من السياسيين والفنانين والممثلين والشعراء والمحامين والنقابيين ودعاة حقوق الإنسان بالإضافة إلى الروائي يسار كمال وكتاب آخرين، في مسيرة طافت بشوارع استانبول للمطالبة بإقرار الحق في حرية التعبير.

وقد تولت «الجمعية التركية لحقوق الإنسان» و«جمعية المحامين التقدميين» تنظيم هذه المسيرة، التي جرت في ٢٩ سبتمبر/أيلول وأطلق عليها اسم «مسيرة حرية الفكر». وتم جمع ٣٠ ألف توقيع على التماس يُطالب بالحق في حرية التعبير عن الآراء الخالية من العنف، وسُلم الالتماس إلى حسام الدين سيندوروك، رئيس الجمعية الوطنية العليا في تركيا.

وكانت أعداد كبيرة من أفراد الشرطة قد تجمعت في بادئ الأمر لمنع هذه المسيرة على أساس أنها تُعد خرقاً للقانون رقم ٢٩١١، الذي يحظر تنظيم أية مظاهرات دون إذن من السلطات. ولكن المشاركين في المسيرة أصروا على أن من حقهم السفر بصورة جماعية إلى أنقرة لتقديم الالتماس إلى البرلمان الذي يمثلهم.

وبعد تدخل النائب البرلماني إركان كاراكاس، الذي سبق أن تقدم باقتراح لتعديل المادة ٨ من «قانون مناهضة الإرهاب» التي يحتجز بموجبها معظم سجناء الرأي، سمحت السلطات بأن تواصل «المسيرة» طريقها. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية طالبت مراراً بإطلاق سراح سجناء الرأي في تركيا، وبإلغاء أو تعديل المادة ٨ من «قانون مناهضة الإرهاب»، التي تجيز فرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات.

كما قام بعض المشاركين في المسيرة بزيارة وزير العدل محمد مغولتاي، الذي قال إنه وغيره من أعضاء «الحزب الاجتماعي الديمقراطي الشعبي»، وهو حزب صغير يشارك في الائتلاف الحاكم، يتمنون أن يروا نهاية لذلك «العار». وقد حصلت هذه المجموعة من المشاركين في المسيرة على تصريح من وزير العدل، تمكنوا بمقتضاه من زيارة بعض الكتاب والأكاديميين المسجونين فضلاً عن ثمانية من أعضاء البرلمان الأكراد كانوا محتجزين في السجن.

أركان كاراكاس ويسار كمال (الثاني والثالث من اليسار)، مع غيرهما من أنصار حقوق الإنسان، يشاركون في المسيرة التي جرت في استانبول للمطالبة بحرية التعبير.

بلغاريا

وفاة شخص في حجز الشرطة

تُوفي في أحد مراكز الشرطة شخص، يبلغ من العمر ٤٩ عاماً، كانت الشرطة قد احتجزته للاشتباه، حسبما يبدو، في قيامه بسرقة بعض الأبقار تم العثور عليها فيما بعد.

وكان قد قُبض على سلافتشو ليو بينوف تسونتشيف، وهو من قرية بوكوفليك وينتمي إلى طائفة روما، في ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، ثم اقتيد إلى مركز شرطة بليفن، ولم يُطلق سراحه. وفي اليوم التالي أبلغت زوجته بوفاته.

وأثبتت شهادة وفاة تسونتشيف وجود كدمات على جميع أجزاء جسمه. ويشير ما سُجل من إصابات، فضلاً عما أظهره شريط فيديو التقطه فريق من أنصار حقوق الإنسان في بليفن، إلى احتمال أن يكون سلافتشو ليو بينوف تسونتشيف قد تعرض للتعذيب.

وتُعد هذه ثالثة حادثة وفاة في الحجز يروح ضحيتها أحد أفراد طائفة روما في بلغاريا منذ يونيو/حزيران ١٩٩٣ . وفي كثير من الحالات الأخرى، ترددت ادعاءات بأن الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون كانوا يعتدون بالضرب على أفراد طائفة روما ويسيئون معاملتهم*. وفي معظم الحالات، كانت هناك دوافع عنصرية وراء هذه المعاملة، على ما يبدو.

والمعروف أن منظمة العفو الدولية أثارت مثل هذه الحالات مع السلطات البلغارية مراراً وتكراراً. ففي سبتمبر/أيلول، قدمت المنظمة إلى الحكومة البلغارية سلسلة من التوصيات بهذا الشأن، ودعت إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في جميع مزاعم المعاملة السيئة التي تعرض لها أفراد طائفة روما.

* **التغاضي عن النزعة العنصرية (رقم الوثيقة: EUR 15/04/94)**

الهند

إطلاق سراح ثلاثة من سجناء الرأي

أُطلق سراح ثلاثة من سجناء الرأي، كانت حالاتهم قد وردت في عدد أكتوبر/تشرين الأول من **النشرة الإخبارية** لمنظمة العفو الدولية.

ففي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول، تم الإفراج عن شابير شاه، الذي يبلغ عمره الآن ٤٠ عاماً، والذي اعتُقل عدة مرات منذ عام ١٩٦٨، وأمضى فترات يزيد مجموعها على ١٨ عاماً رهن الاعتقال بدون تهمة ولا محاكمة.

وكان شابير شاه، الذي يتزعم «الرابطة الشعبية في جمو وكشمير» قد شارك بنشاط في الحملة الرامية إلى إقرار حق تقرير المصير لأهالي الولاية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه سُجن في تلك المرة الأخيرة بسبب تعبيره السلمي عن آرائه السياسية. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالإفراج عن شابير شاه، ولكنها طلبت من السلطات إيضاح الأسباب الكامنة وراء سجنه لفترات طويلة.

وجاء إطلاق سراح شبير شاه في أعقاب الإفراج عن كل من عبد الغني لون، زعيم «المؤتمر الشعبي في جامو وكشمير» ، وسيد علي شاه جيلاني، زعيم «جماعت إسلامي» (الجماعة الإسلامية) في يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول الماضي. وكان قد قُبض عليها في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٩٣، بعدما تزعما مظاهرات سلمية إلى حد بعيد.

باكستان

الإفراج عن زعيم سياسي من معتقل عسكري

تم الإفراج عن شوكت علي كشميري، أمين عام «الحزب القومي لشعب جمو وكشمير» من أحد المعتقلات التابعة للجيش في أتوك فورت، في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، وذلك بعد مرور شهر بالضبط على «اختفائه»

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بنباء الإفراج عن كشميري، ولكنها دعت الحكومة الباكستانية إلى إجراء تحقيق نزيه في ملابسات الحادث، كما حثت الحكومة على أن تقدم إلى ساحة العدالة أولئك المسؤولين عن «اختفاء» شوكت علي كشميري، وأن تبادر باتخاذ إجراءات للحيلولة دون وقوع مزيد من حوادث «الاختفاء» التي يتسبب فيها أفراد قوات الأمن في باكستان.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على *النشرة الإخبارية* من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNINTED KINGDOM